

الشعائر الدينية في قلب التجاذبات السياسية بالجزائر

لويزة حنون، ما وصفته بـ"الغلامية الإسلامية" باختراق الحراك الشعبي، بينما رد عليها ناشطون فيه بتبريد شعار "لا إسلامي، لا علماني.. كايين (توجد) مافيا تسرق عيناتي (صراحة)".

وحتى المخاوف التي سوقتها روايات رسمية حول وجود مخططات إرهابية تستهدف سلمية الحراك الشعبي، من طرف إسلاميين مسلحين ونشطاء سياسيين مقربين من الإرهاب، كما تم تقديمه على لسان الإرهابي جسان زرقان (أبولدحاج)، وعلاقته بقيادة حركة رشاد، لم يحقق صداه وتحول إلى أسلوب للسخرية مما وصفته المظاهرات الأخيرة، بـ"استنساخ العشرية الدموية لترويع الشعب"، واتهمت صقور الجيش الجنرالين المتقاعدين خالد نزار، (توفيق)، بـ"فبركة السيناريو".

وكانت الجزائر من آخر الدول الإسلامية التي أعادت الحركة إلى المساجد وأماكن العبادة بحفظ شديد، رغم الأصوات المتعالية منذ شهر رمضان الماضي لإعادتها، واستغل هؤلاء فرصة العودة التدريجية لنشاط مختلف القطاعات والخدمات، لانتقاد قرار السلطة بالتأخر في إعادة المساجد ودور العبادة إلى الخدمة.

ولم يسلم قرار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، القاضي بممارسة شعيرة صلاة التراويح خلال شهر رمضان الحالي، بشروط صارمة، من الانتقادات ومن التلويح لـ"خلفيات سياسية" تستهدف حسبهم "الانتقام من ثوابت ومقومات الشعب"، وبغير هؤلاء على شبكات التواصل الاجتماعي، عن استغرابهم من "الخوف غير الجبر من اختراق الإجراءات الصحية، بينما الاختلاط والاحتكاك قائم في مختلف الفضاءات والخدمات".

وصرح وزير الشؤون الدينية والأوقاف يوسف بلهمدي، بأن "هناك العديد ممن يريدون التشنؤيش على هذا الالتزام والانضباط داخل المساجد، خاصة وأن بعض الناس لا يعجبهم احترام المصلين والتزامهم بالبروتوكول الصحي داخل المساجد، ويريدون كسر هذا البروتوكول لإفساد الوضع الصحي في الجزائر".

وشددت اللجنة الوزارية للفتوى التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، على أن فتح المساجد المعنية بصلاة الجمعة والصلوات الخمس لأداء صلاة التراويح خلال شهر رمضان، لا يتجاوز مهلة نصف ساعة، وعلى احترام جميع البروتوكولات الصحية.

وأكد المفتش العام لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الخميس بزاز، على أن "بيان وزارة الصحة واتخاذ قرارات الترخيص أو إلغاء صلاة التراويح خلال شهر رمضان المبارك، موفق وجاء في وقته ردا على الإشاعات والتصريحات غير الموقفة لبعض الأشخاص".

وتبقى دور العبادة والمساجد ورجال الدين، محل تجاذب بين مختلف الأطراف التي تحاول فرض نفسها أو استغلالها إلى صفها لتتمير رسائلها واجداتها السياسية، ولا يخلو أي استحقاق من توظيف في خدمة أغراضه، وهو ما أفضى إلى حالات استقطاب مختلف المناسبات الدينية والروحية.

صابر بلدي
صحافي جزائري



الجزائر - أمام اشتداد القبضة بين أطراف الصراع السياسي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، تحول الخطاب الديني إلى ورقة في أيدي هؤلاء، من أجل استمالة عواطف الشارع واللعب على الوتر الروحي، على اعتبار أن الدين يمثل قيمة مقدسة لدى الجزائريين، ويمكن أن يكون حاجزا أو خادما لأي تصور سياسي.

وفتحت صلاة التراويح سجلا سياسيا بين الحكومة والمناوئين لها، بعد السماح النسبي لادائها خلال شهر رمضان الكريم، بشروط صارمة بسبب وباء كورونا، وأخذ السجالات منحنى سياسيا بين المتعاطفين مع تيار الإسلام السياسي والسلطة، بعدما تم ترويح منشور لوزارة الشؤون الدينية، يهدد بالجوء إلى القضاء إزاء كل من تجاوز مهلة النصف ساعة المخصصة للصلاة المذكورة.

وأظهر منشور الوزارة الذي تم تداوله على نطاق واسع في شبكات التواصل الاجتماعي، شدة لافطة تحمل موقفا معينا تجاه ممارسة الشعائر الدينية، قبل أن تتدخل الوزارة وتقدم توضيحات نفت فيها ما نسب إليها، ونسبت الأمر إلى ما أسمته بـ"حملة مبرمجة ضد البلاد من أجل خلق هوة بين الشارع والسلطة العمومية".

ومنذ انتشار الجائحة الصحية العام الماضي، ودخول الإجراءات الصحية حيز التنفيذ لمواجهة الوباء، عرفت علاقة الوزارة الوصية والمرتابين على المساجد توترا غير مسبوق، خاصة وأنها حملت تواتر سياسيا في إطار الصراع القائم بين السلطة والحراك الشعبي، حيث ظل تحفظ الوزارة على عودة المساجد للخدمة، محل انتقادات شديدة لها.

وفيما تمسكت السلطة بحجة الوباء، أصر هؤلاء على اتهامها بتوغلها سياسيا، للحيلولة دون عودة الاحتجاجات السياسية إلى الشارع، خاصة وأن بعض المساجد تحولت إلى نقاط انطلاق إلى المظاهرات والمسيرات الشعبية، خاصة في العاصمة وبعض المدن والمحافظات الكبرى.

وكما تم توظيف الكثير من الأوراق في لعبة الصراع بين السلطة والشارع الجزائري، منذ انطلاق الحراك الشعبي في فبراير 2019، كان الدين ورقة قتيلة في أيدي هؤلاء، وظهر انقسام

في صفوف بين الأئمة غير المهيكلة للتيار الإسلامي، ففما دخل ما يعرف بالتيار السلفي في صف السلطة، فتستعمل "حرمة" التظاهر والخروج عن الحاكم، كحجة دينية لإجهاض حملة التقبيل والتشنؤيش المناوئة للسلطة، اختارت وجوه بارزة في تيار الإسلام السياسي الانخراط في الحراك، على غرار رئيس حزب الأصالة والمعاصرة سابقا أحمد بن محمد، ونائب رئيس جبهة الإنقاذ المنحلة علي بلحاج.

وفيما يحتم الانقسام على موقف الإسلاميين تجاه الأوضاع السياسية في البلاد، تتضارب المواقف بين مختلف التيارات الأيديولوجية تجاه الدين في حاضرتنا، تعيشه البلاد منذ سنوات، حيث انتهت زعامة حزب العمال اليساري



درجة الكرة إلى ملعب الإسلاميين

هل كانت زيارة القاهرة بداية المواجهة الشاملة لقيس سعيد مع الإسلاميين؟

قيادات حركة النهضة تكثف من هجماتها على الرئيس التونسي

إيماني حضاري في الحياة السياسية وفي تصوراتها الإخوانية للحكم لا أكثر ولا أقل" موضحا أن "النهضة تحاول الحفاظ على نسجها الجمعياتي الخيري والدعوي وغيره من أجل استغلاله في المناقشة السياسية وخاصة في الانتخابات حيث يتلخص دور تلك الجمعيات الأساسية في تبييض الأموال الآتية من الخارج كما يوضحه تقرير محكمة المحاسبات (أعلى هيئة رقابية في تونس)".

واستنتج أنه "لا شيء سيغير بالنسبة إلى النهضة في هذا الصدد خاصة وأنها بدأت تستشعر خطر الخروج من الحكم، سنحشد جهودها للحيلولة دون ذلك بما في ذلك العودة إلى الخطابات التكفيرية لتهديج الرأي العام ضد خصومها".

ولم يتردد الرئيس سعيد في الإشارة الإيجابي إلى اتحاد علماء المسلمين التي دافعت عنه النهضة بشدة مؤخرا بعد المطالبات بحله حيث قال "القرآن توجه للمسلمين وليس للإسلاميين ولا لجماعة علماء المسلمين".

تشنت القوى التقدمية

بالرغم من أن التحركات والتصريحات الصادرة عن قياداتها تعكس حالة من التخبط لدى حركة النهضة الإسلامية في مواجهة خصومها خاصة في ظل تراجعها شعبيا وهو ما تؤكد العديد من استطلاعات الرأي غير أن مراقبين يربطون هزيمتها بتوحيد القوى التقدمية التي تدافع عن مدنيتها الدولة وتناهض الإسلاميين.

وتعيش الأحزاب الوسطية واليسارية حالة من التشرذم ما سيكون له انعكاسات في أي من الاستحقاقات المقبلة، فبالرغم من تأكيد تلك الأحزاب على أن عدوها واحد: الإسلام السياسي بمختلف مظهراته غير أنها لم تنجح بعد في توحيد مواقفها وجودها أو تأسيس جبهة موحدة قادرة على الإطاحة بممثلي الإسلاميين في الاستحقاقات المقبلة.

ورأى المحلل السياسي محمد صالح العبيدي أن الصراع يبقى سياسيا بالأساس قائلا "ذلك على القوى التقدمية أن تبادر بتوحيد صفها ولم لا أن يسعى قيس سعيد نفسه لذلك، اليوم تونس في مفترق طرق وهي تواجه إفرانات 10 سنوات من حكم الإسلاميين الذين لا يؤمنون لا بالدولة الوطنية ولا بمرورها ولا بالاشياء المشتركة بين التونسيين".

وأضاف العبيدي في تصريح لـ"العرب" أن "هؤلاء (الإسلاميين) ليس لهم أي مشروع غير التمكين المستمر واختراق الأجهزة الرسمية والمساجد وغيرها، لكن هزيمتهم تبقى رهين إقامة تحالف قوي ومتماسك يخوض الانتخابات المقبلة ويطيح بهم فيها".

المنطقة حيث اعتبر المحلل السياسي نبيل الراحي أن "الإسلاميين قلقون من التطورات الإقليمية والترتيبات الجديدة في ليبيا والتقارب المصري التركي، ولم يبق للإسلام السياسي في العالم العربي سوى تونس".

وأردف الراحي في تصريح لـ"العرب" أن "قيس سعيد أصبح يعتبر حركة النهضة من الدولة العميقة والفاصلة، ولم يبق للنهضة لن تراجع عن شن هجمات ضد الرئيس بالمناسبة ودون مناسبة لأن كينونتها أصبحت مهددة، وأصبحت هناك معركة وجود داخلها".

أذرع دعوية

بينما كان الرئيس سعيد في مصر تكثفت الدعوات في تونس لدفعه إلى فتح مواجهة شاملة مع حركة النهضة في تونس بما ينطوي عليها من تداعيات محتملة على مختلف الأصعدة حيث دعت النائبة البرلمانية غير موسى التي تقود الحزب الدستوري الحر المعارض إلى فتح "الملفات الإخوانية" للنهضة وأبرزها ملف اتحاد علماء المسلمين.

ويرى مراقبون أن المعركة ستكون طويلة ضد حركة النهضة خاصة مع توجهات الحركة أخيرا التي عكست عدم فصلها بين الدعوي والديني والسياسي وفقا لهؤلاء.

ويوضح هؤلاء أن المعركة التي اقتصر في السابق على تجاذبات بشأن الحكومة والمؤسسات الدستورية ستنتقل حتما إلى المنظمات والجمعيات التي تعتمد عليها النهضة والمرتبطة بأطراف خارجية وتنظيم الإخوان المسلمين على غرار اتحاد علماء المسلمين.

وبالرغم من أنها أعلنت في مؤتمر عقده في 2016 الفصل بين الدعوي والسياسي إلا أن مراقبين يشككون في ذلك لاسيما بعد استماتة النهضة مؤخرا في الدفاع عن اتحاد علماء المسلمين.

هجمات قيادات النهضة تطرح تساؤلات بشأن إمكانية تغيير قيس سعيد لقواعد الاشتباك مع الحركة الإسلامية

وقال الباحث التونسي والمؤرخ عادل اللطيفي إن "فصل الدعوي عن السياسي هي كذبة كذبتها النهضة لا أكثر ولا أقل، وهي لا تريد الفصل الحقيقي والمطلوب والذي يطابق مع الدستور وهو الفصل بين السياسي والديني لأن الشكل ليس دعويا، هذا تحيل تقوم به النهضة".

وأضاف اللطيفي في اتصال مع "العرب" من باريس أن "النهضة تسعى إلى الإبقاء على الإسلام كمعطى شعبي

سلطت هجمات قيادات حركة النهضة الإسلامية في تونس على الرئيس قيس سعيد الأيام الماضية الضوء على مواجهة بدأت تلوح في الأفق بين الطرفين ما يشكل مدعاة للتساؤل عن أسباب تلك الهجمات وملامح المواجهة بين الرئيس سعيد والحركة الإسلامية.

صغير الحيدري
صحافي تونسي



تونس - أنهى الرئيس التونسي قيس سعيد نهاية الأسبوع الماضي زيارته إلى مصر لفتح بذلك الباب أمام التساؤلات بشأن ملامح المرحلة المقبلة من مواجهة مع الإسلاميين في تونس خاصة أن قيادات من حركة النهضة، التي تعد الذراع الرئيسية لهم، لم تتردد في الإعراب عن مخاوف من تلك الزيارة.

يؤكد تجمع المتابعين على أن هزيمة الإسلاميين في تونس تبقى مهمة داخلية وألياتها سياسية بامتياز حيث يتوجب تحجيم نفوذ حركة النهضة في الحكومة والذهاب في مواجهة أنزعتها الإعلامية والدعوية على غرار اتحاد علماء المسلمين الذي بات في مرمى الاتهامات مؤخرا.

في المقابل، ترى حركة النهضة شأنها في ذلك شأن الحركات الإسلامية في استحضار العدو -حتى وإن كان وهما- أداة ناجعة لمنع المزيد من تهوي الخزان الانتخابي وفي نفس الوقت لكسب حلفاء جدد بإثارة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان رغم أن هذه المزاعم تنتفي في الحالة التونسية الراهنة باعتبار أجواء الانفتاح التي يعرفها المشهد السياسي.

غير أن ذلك لم يمنع قيادات من الصف الأول داخل النهضة من الدعوة لمواجهة "الحكم الفردي الاستبدادي" في إشارة صريحة للرئيس سعيد وكذلك رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض غير موسى التي تتهمها تلك القيادات بـ"الفاشية".

وقال النائب البرلماني والقيادي بحركة النهضة نور الدين البحيري في تعليق أثار جدلا وأسعا إنه "على القوى الوطنية التعجيل ببناء الكتلة التاريخية المؤمّنة بالديمقراطية والتعددية لحماية الشعب من شروخ دعاة الفاشية والحكم الفردي الاستبدادي".

ولم تكثف قيادات النهضة بتوجيه انتقادات للزيارة بل عمدت إلى إشاعة أجواء من المواجهة التي بدأت تلوح في الأفق حيث ألح صهر الغنوشي رفيق عبد السلام إلى أن الرئيس سعيد أصبح "بيدقا لدى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي".

وقال عبدالسلام في تدوينة نشرها على صفحته الرسمية "مشكلة قيس سعيد أنه يتحين الفرص لنقل صراعات الحكم التي يخوضها من الداخل إلى الخارج، مثلما فعل مع السفراء الذين جلس معهم في قصر قرطاج ليحتمهم في صراعاته السياسية العنيفة، وهو يبحث اليوم عن الاندراج تحت مظلة إقليمية معادية للديمقراطية ولثورات الشعوب ولروح التحرر في المنطقة".

ويُرجع مراقبون مخاوف الإسلاميين في تونس من زيارة قيس سعيد إلى مصر للترتيبات السياسية الجارية في

سعيد نهاية الأسبوع الماضي زيارته إلى مصر لفتح بذلك الباب أمام التساؤلات بشأن ملامح المرحلة المقبلة من مواجهة مع الإسلاميين في تونس خاصة أن قيادات من حركة النهضة، التي تعد الذراع الرئيسية لهم، لم تتردد في الإعراب عن مخاوف من تلك الزيارة.

يؤكد تجمع المتابعين على أن هزيمة الإسلاميين في تونس تبقى مهمة داخلية وألياتها سياسية بامتياز حيث يتوجب تحجيم نفوذ حركة النهضة في الحكومة والذهاب في مواجهة أنزعتها الإعلامية والدعوية على غرار اتحاد علماء المسلمين الذي بات في مرمى الاتهامات مؤخرا.

في المقابل، ترى حركة النهضة شأنها في ذلك شأن الحركات الإسلامية في استحضار العدو -حتى وإن كان وهما- أداة ناجعة لمنع المزيد من تهوي الخزان الانتخابي وفي نفس الوقت لكسب حلفاء جدد بإثارة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان رغم أن هذه المزاعم تنتفي في الحالة التونسية الراهنة باعتبار أجواء الانفتاح التي يعرفها المشهد السياسي.

غير أن ذلك لم يمنع قيادات من الصف الأول داخل النهضة من الدعوة لمواجهة "الحكم الفردي الاستبدادي" في إشارة صريحة للرئيس سعيد وكذلك رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض غير موسى التي تتهمها تلك القيادات بـ"الفاشية".

وقال النائب البرلماني والقيادي بحركة النهضة نور الدين البحيري في تعليق أثار جدلا وأسعا إنه "على القوى الوطنية التعجيل ببناء الكتلة التاريخية المؤمّنة بالديمقراطية والتعددية لحماية الشعب من شروخ دعاة الفاشية والحكم الفردي الاستبدادي".

ولم تكثف قيادات النهضة بتوجيه انتقادات للزيارة بل عمدت إلى إشاعة أجواء من المواجهة التي بدأت تلوح في الأفق حيث ألح صهر الغنوشي رفيق عبد السلام إلى أن الرئيس سعيد أصبح "بيدقا لدى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي".

وقال عبدالسلام في تدوينة نشرها على صفحته الرسمية "مشكلة قيس سعيد أنه يتحين الفرص لنقل صراعات الحكم التي يخوضها من الداخل إلى الخارج، مثلما فعل مع السفراء الذين جلس معهم في قصر قرطاج ليحتمهم في صراعاته السياسية العنيفة، وهو يبحث اليوم عن الاندراج تحت مظلة إقليمية معادية للديمقراطية ولثورات الشعوب ولروح التحرر في المنطقة".

ويُرجع مراقبون مخاوف الإسلاميين في تونس من زيارة قيس سعيد إلى مصر للترتيبات السياسية الجارية في

دور العبادة تبقى محل تجاذب بين الأطراف السياسية التي تحاول استمالتها إلى صفها لتتمير رسائلها



وتبقى دور العبادة والمساجد ورجال الدين، محل تجاذب بين مختلف الأطراف التي تحاول فرض نفسها أو استغلالها إلى صفها لتتمير رسائلها واجداتها السياسية، ولا يخلو أي استحقاق من توظيف في خدمة أغراضه، وهو ما أفضى إلى حالات استقطاب مختلف المناسبات الدينية والروحية.